جيوبوليتيك روسيا وسياستها الخارجية: استمرارية بلا انقطاع

إسلام أحمد

(باحث في النظرية السياسية والعلاقات الدولية)

مركز إدراك للدراسات والاستشارات

حزيران/يونيو 2016

IDRAK إدراك
FOR STUDIES & CONSULTATIONS • للدراسات والاستشارات

إدراك للدراسات والاستشارات

روسيا بوتين: أين؟ وإلى أين؟ 4
عودة إلى الأنماط والمعايير التاريخية في إدارة العلاقات الخارجية 6
تفاعل الاقتصاد، القوة العسكرية، والجيوبوليتيك 8
"ما بعد الحرب الباردة": هل حقًّا انتهت؟ 11
القرم في الوعي السياسي الروسي 12
الغاز و"ميناء" في المياه الدافئة: محددات الموقف من الثورة السورية 13
التعاون الروسي-الإسرائيلي: إلى أي مدى؟ 15
خلاصة 16
المصادر: 17

إدراك للدراسات والاستشارات

إشكالية البحث

تاريخ السياسات الخارجية للدولة الروسية، وكيف أسهم جيوبوليتيك البلاد في رسم مساراتها؛ ما مستقبلها في ظل نظام بوتين المتحفّز دائمًا؛ وأثر الاقتصاد والقوة العسكرية في تحديد مصير ومسار النظام الروسي.

بوتين أمام خارطة روسيا

روسيا بوتين: أين؟ وإلى أين؟

تعتبر روسيا أكبر بلدان العالم من حيث المساحة، إذ تمتد من سواحل المحيط الهادي شرقًا حتى شرق أوروبا، على مساحةٍ تزيد على ١٧ مليون كم مربع. وإذ تقع جغرافية روسيا على امتداد قارتي آسيا وأوروبا، فإنها تشكّل نواة ما يعرف في الدراسات الجيوسياسية بـ"أورآسيا". ورغم نشأة دوقيتي كييف-روس وموسكو الكبرى— مبتدأ الشكل السياسيّ للقبائل السلافية — كدول أوروبية بالأساس، إلا أن الروس استمروا في التوسع شرقًا حتى أضحت روسيا تضم اليوم حوالي ثلث مساحة القارة الآسيوية؛ مما شكّل علاقة محيّرة بين الدولة التي ظلّت متجذّرة في النظام السياسيّ الأوروبيّ (إذ يقع ما نسبته ٢٥٪ من الاتحاد الروسيّ في أوروبا) وبين عمقها الآسيوي (٧٥٪ من مساحة الاتحاد الروسيّ). وقد كانت روسيا، ولا زالت، لاعبًا مهمًّا في السياسة الدولية؛ منذ أحداث "اللعبة الكبرى" في آسيا الوسطى وتنافسها مع بريطانيا خلال القرن التاسع عشر، مع تقسيم الإمبراطورية الفارسية إلى منطقتي نفوذ بين القوتَين، وحتى الحربين العالميتَين، اللتين انسحبت من أولاهما وخرجت منتصرةً من الثانية، والحرب الباردة بين معسكر موسكو ومعسكر واشنطن في القرن العشرين.

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي، وغياب روسيا مؤقتًا عن ساحة السياسة الدوليّة كقوة عظمى منافسة للولايات المتحدة الأميركية، كان لا بد للنظام الروسيّ من إجراء مراجعاتٍ في سبل صياغة السياسة الخارجية الروسيّة. مع صعود نجم بوتين عادت روسيا إلى إعطاء العامل الجيوبوليتيكي أولويّة كبرى في محددات السياسة الخارجيّة، وهو ما يعتبر إرثًا مهمًّا من الحقبة السوفيتية.

من أجل فهم أفضل لطبيعة تحرّكات موسكو في منطقة أورآسيا وما وراءها، وكيفية تأثير رؤيتها لنفسها على سياستها الخارجية، يجدر بنا أن ننظر للموقف نظرة شموليّة في محاولة لتقييمه بين الحاضر والمستقبل.

عودة إلى الأنماط والمعايير التاريخية في إدارة العلاقات الخارجية

تعود جذور الصعود وبسط هيمنة الدب الروسي على شرق أوروبا ومنطقة البلطيق إلى ثلاث محطات تاريخية هامّة: انتصار بيتر الأول في بدايات القرن الثامن عشر على كارل (تشارلز) الثاني عشر، ملك السويد؛ إيقاف ألكسندر الأول، بالتحالف مع بريطانيا والألمان، للتمدد الفرنسي بقيادة نابليون في بدايات القرن التاسع عشر، مما جعل موسكو حاضرةً في أدق الشؤون الأوروبية؛ وأخيرًا انتصار الحلفاء على المحور في الحرب العالمية الثانية، وصعود نجم جوزيف ستالين، مع ضمان موضع قدم للروس في وسط أوروبا متمثلاً بسيطرتهم على برلين وألمانيا الشرقيّتَين. استمرت منذ ذلك الحين نفس السياسات المبنيّة على كثير من النظريات الجيوبوليتيكيّة وبخاصة نظرية هالفورد ماكندر (١٨٦١-١٩٤٧) التي تتبنى رؤية أن السيطرة على شرق أوروبا تتيح السيطرة على قلب العالم the heartland، أو أورآسيا، وهو الأمر الذي يسهّل التحكم في قلب اليابسة The Island World ومن ثمَّ السيطرة على مقدّرات العالم بشكلٍ وثيق.

Copyright © The McGraw-Hill Companies, Inc. Permission required for reproduction or display.

لا زال الرئيس الروسيّ ڤلاديمير بوتين يتّبع نفسَ السياسات في محاولته الحثيثة، وإن كانت غير ناجحة، تكوينَ اتحاد أوراسي، لمجابهة توسع الاتحاد الأوروبي شرقًا. إلا أن الفشل في المجال السياسي الدبلوماسي قد دفع بوتين إلى اللجوء إلى القوة العسكرية مباشرةً لوقف التمدد الأوروبي؛ وذلك بضمه شبه جزيرة القرم، مع زعزعة استقرار أوكرانيا، آخر دولة مرشّحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وقتها.

@idraksy

ومع بدايات القرن العشرين، ظهر وتطوّر في الإدراك الجيوسياسي الروسيّ مفهوم "أورآسيا" كردّ فعلٍ على التغيّرات الطارئة على النظام العالمي، مع تراجع مكانة الصين عالميًّا (وهي الحليف الطبيعيّ لروسيا) وصعود اليابان وقتها. فقد أخذ الروس في التوسع شرقًا طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لأغراض إمبريالية تتمثل في تقوية الاقتصاد وتدعيم الأمن القوميّ الروسي؛ ومع التراجع الصيني والصعود الياباني، أصبح من المتوقّع أن يصبح الشرق مصدر تهديد لاستقرار موسكو ومصالحها في منطقة شرق آسيا، مما استدعى التفكير في تنشيط الوجود الروسيّ في المجال الأورآسيوي من أجل ترسيخ دعائم الاقتصاد والأمن الروسيَّيْن.

إدراك للدراسات والاستشارات

تفاعل الاقتصاد، القوة العسكرية، والجيوبوليتيك

منذ حوالي خمسة قرون، اتصفت السياسة الخارجية الروسية بالطموح والتطلع إلى إنجازاتٍ تفوقُ في كُلفتِها قدراتِ البلاد الاقتصادية والاستراتيجية. لا زالت هذه هي صفة السياسية الخارجية التي تتبعها حاليًا إدارة الرئيس ڤلاديمير پوتين، متمثّلةً سياسات وميراث القيصر الروسي إيڤان الرابع (إيڤان الرهيب).

هكذا سياسة احتاجت، ولا زالت، إلى دعامةٍ اقتصاديّة وقوة عسكرية. إلا أنّ الاقتصادَ الروسيّ لم يكن يومًا في حالةٍ من الثبات تسمح بالحفاظ على التمدد الروسيّ في حالِ اتزانٍ واندفاع وقدرة على التحدّي في وجه الأزمات العالمية وأطماع الدول الأخرى ومعارضتها للسياسات الروسية التوسعيّة.

عند بداية أي نقاش في أحوال وطبيعة الاقتصاد الروسي، اعتاد خبراء الاقتصاد طرح طرفةٍ تعود إلى تسعينيّات القرن الماضي، ومفادها أن رئيس الوزراء البريطاني حينذاك، جون ماجور، طلب من الرئيس الروسي بوريس يلتسِن أن يصف له الحالة التي يرى عليها اقتصاد الدولة الروسية، فأجابه يلتسِن: "جيّد"، لكن المسؤول البريطانيّ طلب منه أن يوضّح أكثر، ولو في كلمتين، وهو ما التزم به يلتسِن قائلاً: "ليس جيّدًا".

لم يتغيّر الحال كثيرًا، عند طرفي تلك الحكاية/الطُّرفة. فما يزال هذا هو بالتحديد وضع الاقتصاد الروسي اليوم، كما كان في الماضي قبل قرنٍ وأكثر من الزمان: متأرجحًا بين كونه "جيّدًا" أو ليس هكذا. فقبل أكثر من قرن، وتحديدًا عام ١٩٠٠، بلغ الناتج المحليّ الروسي ما يوازي ٢٠٪ فقط من نظيره البريطانيّ، ولم يَدُر القرنُ حتى خسر في تسعينيّات القرن المنصرم ما يساوي ٤٠٪ من قيمته، ما عرّض البلادَ لأزمة مالية ضخمة عام ١٩٩٨، وقد استثمرها رجل المخابرات القوي ڤلاديمير پوتين لتسويق نفسه لتولي قيادة البلاد. إلا أن الاقتصاد الروسيّ بدأ في التعافي فعلاً مع تسلّم پوتين دفّة القيادة، وذلك بمعدّل نمو حوالي ٧٪ في المتوسط لمدة تسع سنوات تقريبًا، تضاعف تقريبًا خلالها الاقتصاد الروسي، إلى أن حلّت الأزمة الماليّة العالميّة الشهيرة عام ٢٠٠٨، ومن وقتها لم يتعافَ من تلك الأزمة، بل دخل في مراحل أسوأ وأسوأ، محققًا معدلات نمو في أفضل الحالات وأكثرها تفاؤلاً بين ٢٪ و ٣٪ إلى أن دخل مرحلة التقلّص، العام الماضي، بنسبة ٤٪ تقريبًا مما أدى إلى زيادة التضخم، الذي وصل إلى ١٣٪، وتراجع متوسط الأجور ومستويات المعيشة بشكلٍ عام، مع تراجع قيمة الروبل (العملة الروسية).

ورغم تدهور الاقتصاد الروسي في الوقت الراهن، إلا أن هناك ما يدفع بعض قادة الكرملين إلى التفاؤل بمستقبل أكثر إشراقًا. فالسوق الداخليّ هو سوق ضخم يمكن أن يعوّض، ولو شيئًا قليلاً، بعض نتائج العقوبات الدولية. وعلى جانبٍ آخر، فإن العمالة الروسية عمالة مدرّبة وعلى مستوى تعليمي جيد مقارنة بكثير من الدول من حولها. وعلى صعيد الموارد الطبيعية، فإضافةً إلى الغاز الطبيعي -الذي تتصدر روسيا إنتاجه عالميًا- والنفط، هناك مساحات شاسعة من الأراضي الزراعيّة وغيرها

من الموارد. ورغم التقديرات الحالية عن تراجع التعداد السكانيّ للبلاد، فإن من المتوقع أن تشهد روسيا نموًا في تعداد السكان عام ٢٠٣٠، وحتى ذلك الحين، فإن العمالة الوافدة والمهاجرين يمكن أن يشكّلوا دعامة ذلك النموّ الاقتصادي المتوقّع.

OIL AND GAS PRODUCTION IN RUSSIA*

FIG. 2

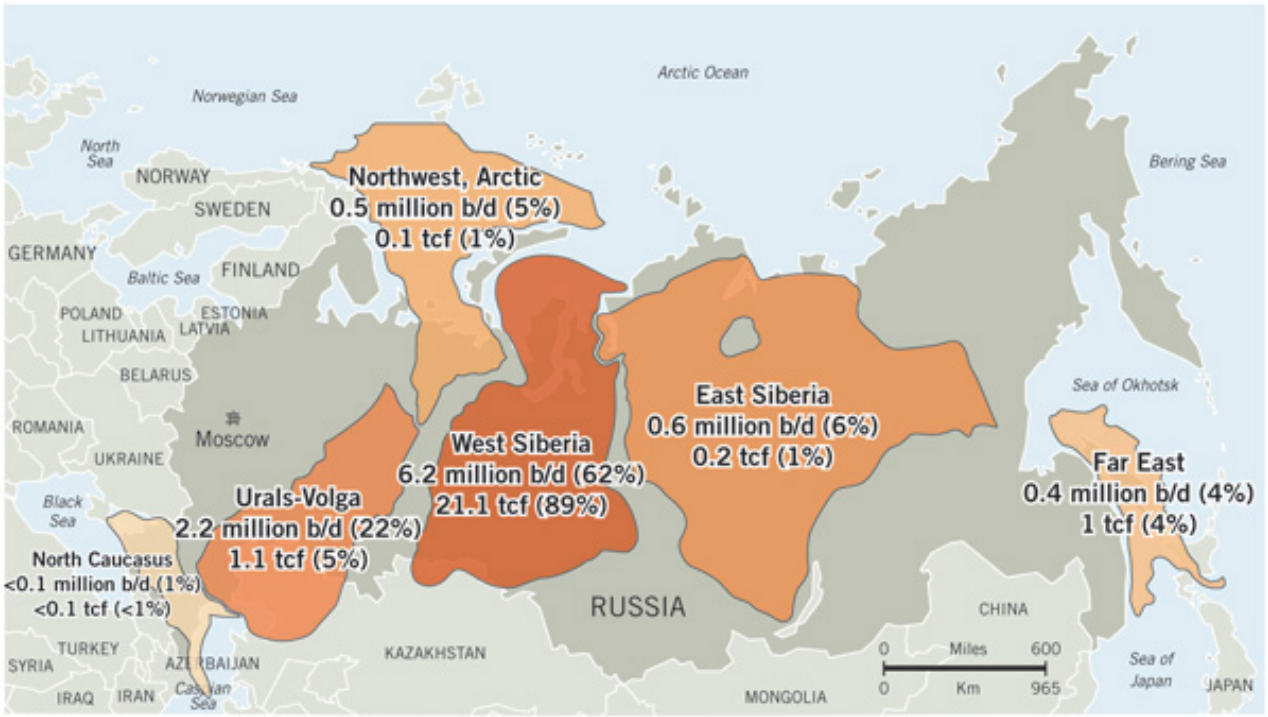

*Parentheses signify percent of total daily production.
Source: US Energy Information Agency

والاستشارات

إلّا أنّ الاقتصادَ الروسيّ إذا ما قورن بقوة موسكو العسكرية لا يمثل الدعامة الرئيسية في تمدد روسيا وسعيها للسيطرة على مقاليد الأمور في منطقة أورآسيا. إذ تسعى موسكو من خلال سيطرة الطبقة العسكرية على السلطة في البلاد إلى تحديد مسار العمل السياسي مع القوى الأوروبي عبر وسائل القوة الخشنة لا الناعمة. فرغم معارضة شركات الاستثمار الروسية—والتي تمتلك حصصًا لا بأس بها في السوق الأوكرانيّة والأوروبيّة—رغم معارضتها للقلاقل في أوكرانيا واهتمامها بفتح قنواتِ التفاوض بين موسكو وبروكسل، إلا أن مدى تأثيرها كان ضئيلاً مقارنةً برجالات العسكر المتنفّذين في دوائر صنع القرار الروسيّ. وعلى الجانب الأوروبي أيضًا، اعترضت بعض الشركات الأوروبية، وخاصة الألمانية، على سياسات العقوبات الاقتصادية الأوروبية بحق موسكو؛ إذ تمتلك هذه الشركات حصصًا وأفرعًا في السوق الروسيّة، مما يجعل العقوبات الاقتصادية ذات تأثيرٍ سلبيٍّ مباشر على تنافسيتها وأرباحها في روسيا.

"ما بعد الحرب الباردة": هل حقًّا انتهت؟

التحدّي الروسي للقرارات المتبنّاة أمريكيًّا في مجلس الأمن، واستخدام موسكو لحقّ النقض (فيتو) من أجل إيقاف هكذا قرارت ضد نظام دمشق، حليف موسكو الأوثق في المنطقة، يجعلنا نتساءل: هل حقًّا انتهت الحرب الباردة؟ أم أنها تأخذ أشكالاً جديدة مع كل حقبة زمنيّة مختلفة؟ وهل لا زالت في الأصل "باردة"؟ أم أن حروب الوكالة المنتشرة حاليًا في الأراضي السوريّة مع وجود قوات روسيّة وأميركية تجعلنا نتشكك في حرارة تلك الحرب؟

وتحت غطاء مكافحة "الإرهاب"—هذا الذي بقيَ دومًا بلا تعريف محدد، خاصة في ظل السياسات الحيوية csbiopoliti، التي تتحكم من خلالها الدولة state the في حَيوات ومصائر مواطنيها وغيرهم—وقد أتت القوات الخاصة الروسية والأميركية وغيرهم إلى المنطقة من أجل حماية مصالح كل منهم.

وكما يؤكد البروفيسور ستيفين كوتكين—أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية في جامعة برِنستون، وزميل معهد هوفر بجامعة ستانفورد—فإن موسكو وواشنطن لم تشهدا فترةً ملحوظة من العلاقات الجيدة بين البلدين. فيمكننا الآن أن نرى تأثيرات الحرب الباردة وتصاعدها إلى مستويات أعلى في مناطق مثل سورية وشرق أوروبا وغيرهما من نقاط الصراع الأميركي-الروسي على النفوذ الدولي، خاصة في مجالات الطاقة والانتشار العسكريّ.

ولو نظرنا إلى أي مدى كان للجيوبوليتيك تأثير على السياسة الخارجية السوفيتيّة إبان الحرب الباردة، فإن إيجور مالاشينكو، من قسم العلاقات الدولية بالحزب الشيوعيّ السوفيتيّ، أشار خلال تسعينيّات القرن المنصرم إلى أن المواجهات بين موسكو وواشنطن لم تكن حقًّا في يوم من الأيام محدودةً في تنافسٍ بين الشرق والغرب أو بين الاشتراكيّة والرأسماليّة؛ وإنما كانت في جوهرها لعبة السياسة الدوليّة في أوضح صورها: التنافس الجيوسياسي على موارد القوة والسيطرة على المجال الحيوي في شرق أوروبا، ومن ثمَّ قلب العالم، كما تصوغه النظريات الأساسيّة في علم الجيوبوليتيك: إن لفظتي "شرق" و"غرب" يشيران بوضوح إلى أن الصراع لم يكن مؤدلجًا في جوهره، وإنما هو لعبة الجيوبوليتيك في نهاية المطاف. من أجل هذا يمكننا أن نستنتج أن الحرب لم ولن تنتَهِ؛ وإنما تتدرّج في شدّتها وتتنوّع في أشكالها وتتغيّر في ساحاتها.

القرم في الوعي السياسي الروسي

تعتبر شبه جزيرة القرم إحدى مصادر الفخر القومي الروسي، وتشكّل مصدرًا مهمًّا لدعم التماسك الوطني، إذ يكفي أن يشير الرئيس الروسي إلى أهميتها تاريخيًّا في وعي الشعب الروسي حتى يحشد التأييد والدعم بأسرع السبل. فما تاريخ علاقة روسيا بشبه جزيرة القرم؟

قامت القوات الروسيّة بغزو شبه جزيرة القرم خلال حكم الإمبراطورة كاترين الثانية عام ١٧٨٣، وبذلك أنهت ثلاثة قرون من حكم التتار المسلمين لها، والذين كانوا يتبعون للسلطان العثمانيّ في إسطنبول، وهو الأمر الذيّ كان يعمل على تيسير سيطرة العثمانيين على الحركة التجارية في البحر الأسود. مع فقدان القرم، شهدت الدولة العثمانية أولى هزائمها التي تخسر فيها أرضًا لأول مرّة. بعد سبعين عامًا بالتحديد، اندلعت حرب القرم والتي استمرت لمدة ٣ سنوات، ولكن رغم خسارة روسيا للحرب لصالح العثمانيين وحلفائهم، احتفظت بشبه جزيرة القرم.

تعتبر القرم من مصادر الاستقرار الاستراتيجيّ والاقتصاديّ لروسيا، فمن الناحية الاستراتيجية تعتبر القرم نقطة انطلاق للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط بسهولة أكبر وهي أيضًا مقر الأسطول الروسي في منطقة البحر الأسود، مما يعطي روسيا حيوية أكبر في تحديد مسارات التجارة الدولية هناك، مع احتياطيات من النفط والغاز (عدة حقول من الغاز مع حقلين من النفط، على سواحل البحر الأسود وداخل أراضي القرم ذاتها) مما يضمن لروسيا استمرارية اليد العليا في مجال الطاقة في المنطقة وشرق أوروبا بشكل عام، مما يلعب دورًا هامًّا في علاقات روسيا بأوروبا، التي ترددت طويلاً قبل أن تشارك الولايات المتحدة في فرض عقوبات اقتصادية على روسيا.

كانت شبه الجزيرة جزءًا من جمهورية روسيا الاشتراكية الفيدرالية السوفيتية، حتى عام ١٩٥٤ حين قررت التنازل عنها لصالح جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفيتية—كلا الجمهوريتين عضوان بالاتحاد السوفيتيّ. وبعد تفكك الاتحاد السوفيتيّ واستقلال أوكرانيا، حاولت روسيا التراجع عن هذا القرار لكنها لم تفلح إلا في الحصول على امتياز خاص بمدينة سيڤاستوبول وإدارة القواعد البحرية والموانئ هناك باعتبار المدينة الفيدرالية مقرَّ الأسطول الروسي في البحر الأسود، وباعتبار أن أكثر من ٧٠٪ من سكانها من الروس.

الغاز و"ميناء" في المياه الدافئة: محددات الموقف من الثورة السورية

يبدو الوصول إلى المياه الدافئة من ركائز ومسلّمات السياسة الخارجية الروسية. إذ تقاتل روسيا وتتحدى القوى العظمى في سبيل الحفاظ على مصالحها هناك؛ وما أحداث القرم ببعيدة، والأوضح منها وأقرب إلينا هو دعم موسكو اللانهائي للنظام السوري، لعوامل عدة. مياه البحر الأبيض المتوسط الدافئة منها بلا شك، ولكن لأهمية المنطقة جيواستراتيجيًا كذلك.

لقد سرد القيصر الروسيّ بيتر الأول ذات مرة محدِّداتِ السياسة الروسية في ثلاث نقاط رئيسة. أولاها: الوصول إلى مياه المحيط الهادي، وإن دخلت في صراع مع الفرس (وهو ما نراه في التحالف الروسي-الإيراني)؛ ثانيها: الوصول إلى مياه البحر المتوسط الدافئة، وإن أدّى هذا إلى صراع مع الترك (وهو ما يتحقق عبر اتفاقية مونترو وتقنين حركة السير في البوسفور دوليًا، مع تحالفها كذلك مع نظام دمشق)؛ ثالثها: تحسين العلاقات إلى أفضل مدى مع القوى المتحكّمة في منطقة الهلال الخصيب (وسورية جزء لا يتجزّأ من تلك المنطقة، وهي ما تبقّى لروسيا لتتحالف معها بعد الاحتلال الأميركي للعراق) وذلك لأهمية المنطقة كمَمَرٍّ عتيق بين قارات العالم القديم.

وتعتبر قاعدة طرطوس كذلك نقطة انطلاق وتموين للأسطول الروسيّ للتوجّه إلى خليج عدن، المحيط الهندي، المحيط الأطلسي، وبالتالي تسهّل من تحركاته في حماية طرق التجارة البحرية الدولية. وقد جعل هذا المسؤولين الروس على أتمّ الاستعداد للوصول إلى أبعد حد في سبيل الإبقاء على التحالف الروسي-السوريّ من أجل ضمان قاعدة طرطوس العسكرية.

يبدو أنه التوسع الأوروبي وتدخل حلف شمال الأطلسي (ناتو) في ليبيا، مع نشر أميركا للدرع الصاروخي في شرق أوروبا وتركيا أسهم في إذكاء التوتر الروسي وزاد من حدة رد الفعل الروسي الذي رأى في القاعدة العسكرية في طرطوس آخر منفذ لموسكو

في المياه الدافئة، مع تمركز إدارة المصالح الروسية في الشرق الأوسط من هناك. قد يفسّر هذا إلى حد كبير استخدامَ موسكو لحق النقض (فيتو) في مجلس الأمن لأكثر من ثلاث مرات ضد أي قرار ترى أنه يضر بمصالحِها واستقرارِ حليفها في دمشق (نظام الأسد)، والذي يعتبر خامس مستورد للأسلحة الروسية، والتي تشكّل ثلث عتاد الجيش السوريّ. ولا تتوقف المصالح الروسية في سورية عند أمور التسلّح، واستثماراتها فيه بقيمة ٤ مليار دولار، وإنما تصل إلى استثمارات في مجالات الطاقة والنفط والتكنولوجيا، باستثمارات تصل إلى ٢٠ مليار دولار عام ٢٠١٠، قبيل اندلاع الثورة السوريّة.

ليس هذا فحسب، بل إن بقاء طرطوس قاعدةً للسفن النووية الروسية هو شرط موسكو لشطب معظم الديون السوريّة المستحقّة لدى روسيا، مع شراء دمشق كميات ضخمة من الأسلحة والمعدّات الروسيّة، مع إعطاء الشركات الروسيّة امتياز التنقيب عن الغاز والنفط في الأراضي والسواحل السورية؛ خاصة مع اتضاح إمكانية العثور على كميات ضخمة من الغاز قبالة السواحل السورية، وهو ما يمثل عامل تعويض لجفاف الغاز الروسيّ، واتجاه شركة غاز بروم للتنقيب خارج الحدود الروسيّة؛ فعلى سبيل المثال، اكتشف حقل للغاز قرب مدينة حمص، مقدّرة كمية الغاز فيه بأكثر من ٤٠٠ مليار متر مكعب؛ منحت الشركة الروسيّة حق التنقيب والاستثمار فيه وإدارته. ومع مرور عدة أنابيب للغاز من خلال سورية واصلةً الغاز الخليجي والإيراني بتركيا وأوروبا، أصبحت سورية من أهم نقاط ربط مصادر الطاقة بمستهلكيها في المنطقة وما وراءها، ومن ثمَّ نقطة تحكّم في توزيع الطاقة خلال القرن الحاليّ.

لكن ليست المياه الدافئة أو الموارد الاقتصادية والنفطية وحدها هي السبب وراء تمسّك موسكو بتحالفها مع نظام الأسد، مع التردد بين الحين والآخر كلما لاحت بوادر اتفاق بين القوى العظمى. تخشى موسكو أمرًا آخرَ؛ وهو أن انتصار الثورات في العالم العربيّ قد يعتبر عامل دعم وحافزًا قويًّا للقوى الانفصالية في القوقاز الشماليّ (الشيشان وداغستان وغيرهما).

التعاون الروسي-الإسرائيلي: إلى أي مدى؟

رغم دعمها للنظام السوريّ، أحد أركان تيّار "المقاومة" في المنطقة، إلا أنّ موسكو لا تبدي حرجًا في توطيد علاقاتها مع تل أبيب، وخاصة في مجال مكافحة الإرهاب، والذي يجمع بينهما في علاقة أكيدة ووطيدة. وفي الداخل الروسيّ كذلك، فقد تأكّدت العلاقات الروسيّة-الإسرائيليّة مع تشكّل اللوبي اليهودي في موسكو بزعامة رئيس فرع حزب الليكود في روسيا، ميخال لوبوبيكوف؛ والذي أقنع موسكو بإدراج "حماس" على قائمة الإرهاب.

ورغم الضوائق الاقتصادية التي تمرّ بها موسكو، فإنّ الحكومة الروسيّة وافقت مؤخرًا على تعويضات مادية وحقوق تقاعديّة لآلاف اليهود الروس الذين هاجروا إلى الأراضي الفلسطينية بالتزامن مع قيام دولة إسرائيل في أربعينيّات القرن المنصرم. وقد قامت روسيا مؤخرًا بتسهيلات عدّة للشركات والمستوطنات الإسرائيلية من أجل عرض منتجاتهم في المعارض الروسيّة؛ مع تعاون ثقافيّ وفنيّ في مجالات المسرح والأبحاث التاريخية.

كلّ هذا يمكن تفسيره بمحاولات روسيا توسيع دائرة نفوذها في الشرق الأوسط، من أجل استمراريتها في الوصول إلى المياه الدافئة في حال خسارتها للحليف القديم في دمشق؛ وهو ما لا تدركه طهران ودمشق مع استمرار طهران في التحذير من مغبّة العلاقات الروسيّة-الإسرائيلية، ولكن على استحياء من أجل استمرار تدفّق الدعم الروسيّ العسكري واللوجستي للنظام السوريّ. ربما كما يحلو للبعض أن يقدّم الاتفاق النووي الغربي-الإيراني في سياق أن أميركا تحاول أن تجدًا شرطيًّا جديدًا في الخليج بعد اهتزاز علاقات واشنطن مع الرياض، هل يمكن أن يكون التعاون الروسيّ-الإسرائيلي هو أيضًا محاولة من موسكو للبحث عن حليفٍ جديد في الشرق الأوسط وعلى سواحل البحر الأبيض المتوسّط؟

خلاصة

إن التعامل الغربيّ مع العنفوان الروسيّ المتصاعد يجب أن يتصف بمزيجٍ من الحزم، الحصافة، والصبر؛ وإلّا فإن أيّ تدخلٍ طائش أو مواجهةٍ غيرِ محسوبةِ العواقب كفيلٌ بإذكاء النيران عِوضَ إخمادها: إنْ في الشرق الأوسط أو في شرق أوروبا وأورآسيا بشكل عام. أما فيما يتعلّق بالأزمة في سورية، فإن اضطلاع الاتحاد الأوروبي، وخاصةً ألمانيا، بدورٍ أكبر قد يبدو محفّزًا لكسر احتكار موسكو وواشنطن لخيارات الحل الدائم في المنطقة، ويطرح بدائل جديدة وأكثر مرونةً وفاعليّة، مع تعدد الأطراف والمصالح الدولية في المنطقة، مما يسهم في موازنة المصالح الروسيّة والأميركية مع مصالح القوى الإقليميّة والدولية الأخرى، وفي المقدمة المصالح السوريّة نفسها.

إدراك للدراسات والاستشارات

المصادر:

The geopolitics of real estate: how Russia learned the political .(2016) O. Golubchikov, & M. ,denbenderBü -
https://theconversation.com/the- from 2016 June 16 on Retrieved .*UK Conversation The* .value of property
geopolitics-of-real-estate-how-russia-learned-the-political-value-of-property-55793

.s Annexation of Crimea: The Mills of International Law Grind Slowly but They Do Grind'Russia .(2015) R. ,.Geiß -
.Stockton Center for the Study of International Law :Sweden ,Stockton .*91 ,International Law Studies*

June 2016 from 7Retrieved on 1 .10 Facts about Russia's History with Crimea .HistoryTV -
http://www.history.co.uk/shows/articles/10-facts-about-russias-history-with-crimea

Europe- . New Eurasianism: The Rise of Geopolitics in Russia's Foreign PolicyThe September). ,1995) D. Kerr, -
.988-977 ,(6)*47 ,Asia Studies*

Foreign .Putin Returns to the Historical Pattern :s Perpetual Geopolitics'Russia .(June-May ,2016) S. Kotkin, -
.9-2 ,(3)*95 Affairs,*

- عيد، رياض، "ما هي أبعاد الموقف الروسي الداعم لسوريا"، تحوّلات، العدد ٧١ (٢٠١٢).

- النعامي، صالح، "بوتين وفاتورة الشراكة مع إسرائيل"، العربي الجديد، العدد ٦٥٣ (١٥ يونيو ٢٠١٦).